مقدمة

لا شك أن الاستنزاف والاستعمال غير الرشيد للغابات في الجزائر أثر تأثيرا كبيرا على هذا القطاع، فقد مرت الغابات الجزائرية بمراحل تاريخية مختلفة عرفت خلالها عدة أنظمة غابية من أبرزها فترة الاستعمار الفرنسي الذي استغل الغابات الجزائرية بشكل بشع قصد البحث عن أراضي جديدة لبيعها أو التنازل عنها لفائدة المعمرين يضاف إلى ذلك الحرائق الكبرى التي تعرضت لها الغابات الجزائرية خلال القرن التاسع عشر والتي استمرت إلى غاية خروج المستعمر الذي طبق ما يعرف بسياسة الأرض المحروقة، حيث لم يولي أي اهتمام اتجاه المحافظة على الغابات.

أمام هذه العوامل المتعددة والمتنوعة ارتأت السلطة العامة أنه من الضروري حماية الثروة الغابية، فتعذر بشكل ملحوظ أمام غياب كلي لإدارة الغابات من جراء الفرار الجماعي للمعمرين

بالنسبة للتشريع الغابي فقد استمر العمل بالتشريع الفرنسي إلى إشعار جديد إلا ما يتعارض مع السياسة الوطنية، هذا الذي أصبح لا يتماشى والحقائق الجديدة ليتم توقيف العمل به سنة 1975، حيث عهد المشرع من خلال مختلف الدساتير والنصوص القانونية العديدة إلى جعل ملكية الغابات حكرا على الدولة دون سواها لتصبح من الأملاك السيادية وتكون بمأمن فتوالت الجهود حيث حرصت السلطات العمومية على وضع مؤسسات للتكفل بالقطاع الغابي.

بعد فراغ قانوني في قطاع الغابات دام قرابة 09 سنوات صدر القانون 12/84 المتضمن النظام العام للغابات، الذي اشتمل إلى جانب نصوص أخرى الإطار القانوني لحماية الغابات والذي نص على تدخل الإدارة الغابية للوقاية والردع لكل مساس أو تعدي على هذه الثروة ضمانا لحمايتها والحفاظ عليها.

فاكتمل الصرح المؤسساتي بإحداث المديرية العامة للغابات سنة 1995 على المستوى المركزي والمحافظات الولائية للغابات على المستوى المحلي التي كانت الأداة القانونية لتطبيق الفكر السياسي الغابي للدولة على المستوى المحلي، وذلك نظرا لفعاليتها في توفير الحماية والوقاية اللازمة من خلال جملة الآليات القانونية والصلاحيات الممنوحة لها في هذا المجال، فلا تقتصر مهامها على تنفيذ القوانين وإنما تمتد للمحافظة على النظام العام وضمان سير المرفق العام على أفضل وجه.

فهي عندما تقوم بهذه المهمة لا تتجرد من الخضوع لقواعد القانون العام بل تخضع له خضوعا تاما في كل تصرفاتها وسائر أوجه نشاطها وعلاقتها بالأفراد وتنظيمها وسلطاتها وامتيازاتها.

إن أهمية العمل الذي تقوم به المحافظة الولائية للغابات يتعاظم أكبر فأكبر فتسهر على تطبيق القوانين والتنظيمات الغابية على المستوى الإقليمي كما تعتبر الأداة الفعالة في ضمان الحماية والوقاية اللازمة التي تسعى جميع هيئات الدولة لتوفيره لهذا القطاع الحساس، فإذا وضعنا نصب أعيننا التوجه السياسي للدولة في مجال حماية الغابات والذي يلقى على عاتقها مهام كثيرة في هذا الميدان كون الاهتمام لم يعد يقتصر على الصعيد الداخلي فقط بل تعداه إلى عقد مؤتمرات بصورة منظمة على المستوى الدولي أبرزها مؤتمر الأرض المعروف بمؤتمر ريو ديجانيرو المنعقد ب 03 إلى 14 جوان 1992 بالبرازيل.

فإلى جانب ذلك فإن المحافظة الولائية للغابات شركاء ومتدخلون كثيرون على كل المستويات وفي أغلب النشاطات، فإن قضية التنسيق في التدخل من أهم ما ينتظر هذه المؤسسة في إطار السياسة الغابية من ناحية ومن ناحية أخرى تراعي خصوصية وخطورة

عملها وقوة امتيازاتها على المستوى الإقليمي مما يجعل عملها يصدر على ضوء هذه المعطيات المتماشية ومكانتها في مواجهة الأخطار المحيطة بالغابات.

لكن كل هذا الاهتمام بالصلاحيات الواسعة التي تتوفر عليها المحافظة الولائية للغابات سواء كانت إدارية أو قضائية والتدخل الواسع للإدارة في مجال الحماية الغابية وحياة الأفراد يفرض أن تحاط بقواعد تنظم علاقتها بهم، فتكفل هذه القواعد للأفراد الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم.

ولما كان هذا الموضوع يكتسي جميع هذه الأهمية على المستوى الدولي والداخلي ما دفعني إلى دراسته والبحث والتعمق في خباياه، فهدفي من خلال هذا البحث هو إجراء دراسة للنظام القانوني للمحافظة الولائية للغابات التي نسعى من خلالها إلى فهم عمل هذه الهيئة كآلية من آليات تطبيق السياسة الغابية الوطنية، ورغبة وإيمانا مني بأهمية الغابات ومحاولة معرفة كيف تعامل المشرع مع موضوع الغابات وكذا الوقوف على الدور الفعال والكبير الذي تلعبه هاته الهيئة، وذلك من خلال إجراء تحليل للنصوص القانونية التي تتعلق بإنشاء تنظيم، مهام وسير عمل المحافظة الولائية للغابات والتي يأتي على رأسها القانون 12/84 المتضمن النظام العام للغابات وجملة النصوص التنظيمية المطبقة له، وكذا أوجه التعاون مع السلطات المحلية في مجال الضبط الغابي، دون إغفال الرقابة التي أحاط بها المشرع الصلاحيات الممنوحة للمحافظة الولائية للغابات في أداء مهامها وتنفيذ السياسة الغابية مع خضوعها لإجراءات الضبط لحماية مبدأ المشروعية وكذا الرقابة القضائية.

دون أن نغفل تكريس جل القوانين لأهم مبادئ الحكم الراشد في المجتمع الدولي ضمن هذه التنظيمات والمتمثل في مشاركة الأفراد، وكل هذا لمعرفة مدى نجاعة هاته الهيئة في

تطبيق السياسة الوطنية على المستوى الإقليمي الخاص بكل محافظة ولائية للغابات والذي يتمتع بخصائصه ومميزاته.

فالوصول إلى هذا الطرح لا يتأتى إلا بالإجابة على الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى ساهمت المحافظة الولائية للغابات في إيجاد حماية قانونية فعلية للقطاع، وهل نجحت الإدارة الجزائرية في تكريس هذه الحماية؟**

و من خلال التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ✓ ما هي مكانة المحافظة الولائية للغابات داخل الهرم الإداري الغابي؟
- ✓ ما مدى فعالية صلاحيات المحافظة الولائية للغابات في تطبيق السياسة الغابية؟

وككل بحث علمي جاد وهادف واجهت بعض الصعوبات والتي تكمن في عدم وجود مؤلفات متخصصة به في بلادنا ونستطيع القول بأنها شبه معدومة تماما كما أن الوثائق وكذا عدم صدور بعض القوانين مثل القانون الذي ينظم تقسيم الأقاليم الغابية إلى أفراز والتقارير الإدارية هي الأخرى قليلة وصعبة المنال، فما تحصلت عليه من مراجع في الموضوع كان بجهد جهيد وبشق الأنفس.

للإجابة على هاته التساؤلات اعتمدنا المنهج التحليلي والوصفي والتاريخي في بحثنا هذا لأن هذه الدراسة ذات طبيعة خاصة تنطلق من دراسة التطور التاريخي للهيئة.

وكذا ما تتوفر عليه من هياكل وتنظيم بشري وصولا إلى الصلاحيات التي تتوفر عليها وما مدى خضوعها للرقابة في ظل مبدأ المشروعية.

فقط تم اعتماد المنهج التحليلي كون جل دراستنا اعتمدت على تحليل المواد.

أما المنهج الوصفي كوننا قمنا بسرد كل ما يتعلق بالهيئة من مفهوم وخصائص وتنظيم هيكلي وبشري.

والمنهج التاريخي لأننا نتعرض لنشأة وتطور المحافظة الولائية للغابات وتتبع المراحل التي مرت بها حتى وصلت لما هي عليه الآن.

وذلك من خلال الخطة التالية:

- ✓ مقدمة؛
- ✓ الفصل الأول: ماهية المحافظة الولائية للغابات؛
- ✓ الفصل الثاني: صلاحيات ومهام المحافظة الولائية للغابات والرقابة عليها؛
- ✓ الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للمحافظة الولائية للغابات(ولاية تبسة)؛
- ✓ خاتمة.

وقد تم اعتماد هذه الخطة لأنها تتيح لنا دراسة الهيئة بشكل جيد وتسليط الضوء على مختلف جزئياتها بغرض الوصول لمدى تطبيق السياسة الغابية الوطنية في ظل احترام مبدأ المشروعية .